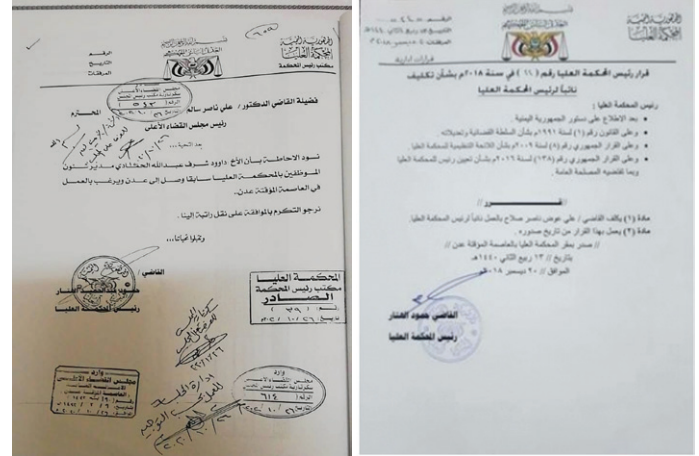


مصادر قضائية: فساد رئيس المحكمة العليا ساهم في إضعاف المحكمة (وثائق)



عدن / الأمناء / خاص :

كشفت مصادر قضائية مطلعة عن قيام القاضي حمود الهتار، رئيس المحكمة العليا، المحسوب على جناح الإخوان المسلمين، بالتصديق على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة العليا الخاضعة للانقلابيين في (صنعاء) والتي سبق لها إصدار مجموعة من الأحكام وتنفيذها على أموال الدولة ليتم إلزام البنك المركزي بتنفيذها، إضافة إلى أحكام أخرى جنائية تم التوجيه بتنفيذها.

وتساءلت المصادر بقولها: "فهل ننتظر من القاضي الهتار التصديق على الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بإعدام فخامة الرئيس وقيادات الدولة أسوة بما تم التصديق عليها وتنفيذها من أحكام من قبل القاضي الهتار؟".

في سياق ذلك كشفت (وثائق) - تم الحصول على نسخ منها - قيام القاضي حمود الهتار في عدن بإنشاء دائرتين في إطار المحكمة العليا المدنية والجنائية وترأسهما في مخالفة لنصوص المواد (٥٩/١١) من قانون السلطة القضائية رقم (١٩٩٩١/١) المعدل بالقانون رقم (٢٧/٢٠١٣) في حين لم يتم بتشكيل باقي دوائر المحكمة العليا وأهمها الدائرة الدستورية التي أبقاها لدى الانقلابيين وتعد من أهم وأخطر دوائر المحكمة العليا.

مصادر أخرى مطلعة كشفت وبالثائق عن قيام القاضي الهتار أيضاً بإرسال مرتبات ومكافآت مالية لقضاة المحكمة العليا في (صنعاء) بالرغم من وجود قرار يمنع ذلك، وبالمقابل فإن أحكام الدائرتين اللتين قام القاضي الهتار بإنشائها في عدن تعتبر منعقدة لعدم صدور قرار من قبل مجلس القضاء الأعلى بتوزيع القضاة على الدوائر، كما قام القاضي بانتقاء ملفات معينة لإخفائها، وعمل على تكليف قضاة من خارج المحكمة العليا للعمل في المكتب الفني دون أن يتم صدور قرارات بشأن تعيينهم وفقاً للقانون ولأنحة المحكمة العليا، الأمر الذي جعل المحكمة العليا في العاصمة عدن في وضع هش وضعف وأحكامها منعقدة.

وتابعت المصادر موضحة أن عدم استقرار الرجل وسفره الدائم خارج الدولة يعد أحد أهم الأسباب المؤدية لعرقلة أعمال المحكمة العليا في عدن، كما أن القرارات التي أصدرها بشأن بعض التعيينات تعتبر باطلة كونها تمت بصورة مخالفة، ومنها على سبيل المثال قرار تعيين نائب له خلافاً لقانون السلطة القضائية ولأنحة المحكمة العليا وذلك بهدف إضعاف الأحكام الصادرة عن الشعبيتين.

ونوهت المصادر بأن القاضي الهتار لم يكتف بتدمير الجانب القضائي في المحكمة بل تعدى ذلك إلى الجانب المالي والإداري، حيث عمل على اختيار معاونيه من الموظفين العاملين مع (الانقلابيين) والذين جرى استدعائهم ونزولهم للعمل في المحكمة العليا في عدن وتسليمهم أهم الأقسام للعمل فيها في إطار المحكمة العليا، الأدهى من ذلك قيام أولئك الموظفين بالتدخل المستمر في العمل القضائي.

وأضافت: "عمل القاضي الهتار على إيلاء مسؤولية الأمانة العامة العليا لشخص يعمل في مجلس الوزراء، مع منحه امتيازات مالية لا يتحصل عليها القضاة في المحكمة العليا عدن، وتوظيف عدد من موظفي مجلس الوزراء في مكاتب المحكمة العليا بمقابل مالي عال، فضلاً عن التصرف بميزانية المحكمة العليا والمقدرة بملياري ريال بطريقة مخالفة عن طريق صرف مكافآت ومبالغ مالية كبيرة كمجاملات منه لأشخاص من خارج المحكمة العليا وسفريات ونفقات مهولة ومقابل شراء سيارات فاخرة منها سيارتين فقط بقيمة ٢٢٠,٠٠٠ \$ مائتين وعشرين ألف دولار من إحدى الشركات التجارية المعروفة في عدن، وقد قام بإرسال إحدى السيارتين إلى نجله المتواجد في (صنعاء) حالياً.

وأعربت المصادر عن بالغ استغرابها من استمرار بقاء القاضي حمود الهتار في رئاسة المحكمة العليا وهو محسوب على جناح الإخوان المسلمين المناهض لشرعية الرئيس بالرغم من إقالته في عام ٢٠١١م من منصبه كوزير للأوقاف على خلفية الكشف عن مخالفات مالية وإدارية ارتكبتها وبالرغم من إحالته للتحقيق لدى هيئة مكافحة الفساد.

عدن / الأمناء / خاص :

قالت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" بأن محافظ عدن الأستاذ أحمد حامد ملس منذ عودته من الخارج يقوم بتوفير وقود لكهرباء عدن بعلاقة شخصية مع التاجر البصري، وقد قدم المحافظ مذكرة إلى رئيس الوزراء، لسداد الديون المستحقة للتاجر عند الحكومة، حيث وجه رئيس الوزراء بصرف عشرة

مليون دولار جزءاً من المبلغ للتاجر البصري. وأوضحت المصادر أن وزير المالية بعد التوجيه يماطل بصرف المبلغ رغم وجود التعليمات ومتابعته شخصياً من قبل المحافظ، وعلى خلفية ذلك رفض التاجر تزويد كهرباء عدن بمادة الديزل. مصادر قالت لـ "الأمناء" إن مماثلة وزير المالية الغرض منها إدخال عدن في ظلام ينتج عنها غضبا شعبيا ضد المحافظ

مبيعات الغاز تورد عبر محل للصرافة من عدن إلى مأرب

بأن مأرب سوف توقف الغاز عن عدن بصورة كاملة في حال لم تورد الأموال إلى مأرب.

هذا ولم تعلق الحكومة على الموضوع واكتفت بالصمت كما لم يعلق أي مسؤول حكومي على هذا الأمر.

المتنفذين يقومون بتوريد كل الأموال إلى مأرب عبر محل إئماء للصرافة وليس إلى البنك المركزي. وطبقاً للمصادر فإنه وبعد علم محافظ العاصمة عدن أحمد ملس الأسبوع الماضي بالأمر أعطى توجيهات عاجلة بتوريد المبالغ إلى البنك المركزي إلا أنه تلقى تهديدات

الأمناء / خاص :

كشفت مصادر وثيقة لـ "الأمناء" عما وصفته بالفساد غير المسبوق تمارسه بعض قوى الشرعية، في مجال استيراد الغاز من محافظة مأرب اليمنية إلى العاصمة عدن. وأوضحت المصادر بأن المسؤولين

خذلتهن حكومة الشرعية وانتصر لهن ملس.. محافظ عدن يعيد المرأة للواجهة

حيث قالت إنه لم يكن تكريماً عادياً. وأضافت الكازمي: "كلمات الشكر لا تكفي في حقه، اختار نساء بقلب رجل، بتعييني مدير عام مكتب إعلام عدن، وأسأل الله أن يعينني على هذه المهمة". وأشادت الكازمي قائلة: "لن أستقبل هذه المهمة بالفرح فقط، ولا بد من الترتيب الصحيح لها، وإعطاء الإعلام في عدن حقه المطلوب. عدن كانت رائدة في العمل الإعلامي ولا بد من عودة هبة الإعلام من جديد".

وختمت تصريحها: "نأمل أن نكون قد المهمة ونقوم بواجبنا بالشكل المطلوب، صحيح أن المهمة صعبة ولكن سنمنضي من أجل عدن".

كما أشادت الحقوقية اليمنية رشا جروهم بقرارات محافظ العاصمة عدن الأستاذ أحمد ملس بتمكين المرأة.

وقالت في تغريدة على منصة "تويتر": "تعيين محافظ عدن ثلاث نساء كمديرات عموم في ديوان المحافظة خطوة إيجابية. أتمنى أن يتخذ هو وجميع المحافظين مزيداً من الخطوات لدعم مشاركة النساء نحو تحقيق المساواة بين النساء والرجال".

سلمان على قرارات ملس بتمكين المرأة حيث قال: "عدن تعين ثلاث سيدات في مراكز قيادية، المرأة تستعيد عافيتها في عدن".

ومن جانبه دعا الصحفي الجنوبي ماجد الداعري الجميع إلى مساندة المرأة الجنوبية الأكثر تهميشاً طوال الفترات السابقة لتخوض غمار القيادة وتجربة الإدارة، فلعلمها تثبت الجدارة والحكمة الإدارية أكثر من شقيقتها الرجل الذي أخذ فرصاً وتحارب كثيرة وأثبت في كثير منها عدم كفاءة وإخلاص وتساهل ولا مبالاة بواجبات ومقتضيات الوظيفة العامة.

وتقدمت الأستاذة رندا عكبر مدير مكتب الثقافة عدن بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ أحمد حامد ملس محافظ محافظة عدن بتكليفها مدير عام مكتب الثقافة بـعدن.

وقالت عكبر: "سأكون عند حسن ظن المحافظ والجميع بإذن الله، وسأعمل بكل جد واجتهاد لأجل عدن وبدعم سيادة المحافظ وكل الشرفاء ومحبي عدن سنعيد لعدن وجهها الثقافي المشرق". وعبرت هدى الكازمي عن شكرها وتقديرها للمحافظ أحمد حامد ملس بتكليفها مديراً عاماً لمكتب الإعلام عدن

الأمناء / غازي العلوي :

ما زال المقاتلون الجنوبيون في جبهات القتال المشتعلة شمال وغرب محافظة الضالع يسيطرون ملاحم النصر والبطولة بإمكانياتهم البسيطة، ويقدمون التضحيات الجسام للتصدي للمليشيات الحوثية المدعومة من إيران، والتي يبدو بأنها حشدت كل إمكانياتها خلال اليومين الماضيين لتحقيق أي انتصار ميداني في جبهات الضالع.

الانتصارات التي حققها الأبطال في جبهات الضالع وتمكنهم من إسقاط مواقع حوثية مهمة تأتي في الوقت الذي يعيش في المقاتلون أوضاعاً صعبة جراء إيقاف مرتباتهم للشهر الثامن على التوالي، بالإضافة إلى إيقاف التغذية

وإمدادهم بالمؤن والأخيرة. وخيم يوم أمس السبت الهدوء الحذر على معظم جبهات القتال شمال وغرب محافظة الضالع بعد معارك عنيفة وجولة من القصف المتبادل بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة واشتباكات ومواجهات مباشرة من نقطة الصفر تكنت فيها القوات الجنوبية والمشاركة في قطاع مرس من السيطرة على موقعي جبل العلم والتبة الكبيرة في بلدة سون بالقرب من موقع الإرسال جبل "ناصة" في عيسى الذي تسيطر عليه المليشيات الحوثية. وقال فؤاد قائد جبّاري، المتحدث الرسمي لجبهات محور الضالع، أن القوات المسلحة الجنوبية والمشاركة صدت أكثر من هجوم من قبل مليشيات الحوثي المدعومة إيرانيًا وأن المليشيات

الضالع تسقط مواقع الحوثي والحوثي يسقط مواقع الشرعية في مأرب

تكدّبت خسائر كبيرة في العتاد والأرواح، وأن جثث المليشيات لا زالت تملأ مواقع المواجهات خاصة في قطاعي باب غلق شمال مديرية قعدة وسون في مريس. في المقابل فقد شهدت اليومين الماضيين انتكاسات كبيرة للجيش اليمني في محافظة مأرب، حيث أسقطت مليشيات الحوثي الكثير من المواقع على تخوم المدينة بعد أن تركت قوات الجيش موقعها وولت هاربة باتجاه المدينة تاركة أسلحتها ومعدات العسكارية غنيمة للحوثي في الوقت الذي نفذت فيه مقاتلات التحالف العربي أكثر من ١٠٠٠ غارة جوية استهدفت فيها مواقع الحوثيين وقدمت الإسناد اللازم للجيش اليمني الذي لم يحقق أي انتصار يذكر حتى اللحظة.